

نشرة التصرفات اليومية



اليوم: الأحد

التاريخ: ٢٠٢٠-٧-١٢

«سمعة ومكانة الكويت تستوجب نهجاً عملياً جاداً في مواجهته»

صباح الخالد: هذا الكم من مظاهر الفساد لا يستقيم مع تعدد جهات الرقابة وأحكام تشريعاتنا



صباح الخالد خلال اللقاء مع الهيئات الرقابية

توجيه صاحب السمو كان واضحاً بأن لا حماية لفساد ولا أحد فوق القانون

دور مهم لقضائنا العادل والنيابة ومجلس الأمة وديوان المحاسبة والمجتمع المدني

ضرورة الانتقال من حالة التذمر والشكوى إلى خطوات عملية جادة تؤدي إلى:

- تجفيف منابع الفساد ومنع أسبابه

- محاسبة المتسببين في جرائم الفساد

- استرجاع الأموال العامة التي تعرضت للنهب والسرقة

- اتخاذ الإجراءات القانونية على الصعيدين المحلي والخارجي

على نحو منظم، ويحقق التنسيق والتعاون المطلوبين، بين الجهات الرقابية، وتبادل المعلومات والبيانات، بما يكفل انتظام هذه الجهود ووحدتها في مواجهة آفة الفساد.

وأعرب سمو رئيس مجلس الوزراء، عن حرص الحكومة على تقديم كل الدعم والمساندة لهذه الأجهزة للقيام بمسؤولياتها منوها بأهمية دور قضائنا العادل والنيابة العامة ومجلس الأمة وديوان المحاسبة في تحقيق الأهداف المنشودة كما دعا مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين إلى القيام بدورهم في هذا المشروع الوطني المهم.

وقد عبر الحاضرون عن شكرهم وتقديرهم لدعوة سمو رئيس مجلس الوزراء، وما تفضل به من ملاحظات ومقترحات في شأن تعزيز آليات مواجهة الفساد، وسبل

التنسيق بين الجهات الرقابية، مؤكداً أنها تمثل خطوة جادة على طريق تنفيذ التوجيه السامي والقضاء على آفة الفساد ومخاطره المدمرة، معاهدين سموه مضاعفة الجهود، من أجل تحقيق الهدف المنشود، آمين أن تتكرر مثل هذه اللقاءات الإيجابية، بما تمثله من فرصة طيبة لبحث القضايا الحيوية التي تهم الوطن والمواطنين.

يستقيم في ظل تعدد الجهات الرقابية وما تقوم به من جهود وما تزخر به تشريعاتنا من أحكام تستهدف حماية المال العام والحد من مظاهر التعدي عليه، مشيراً إلى ضرورة الانتقال من حالة التذمر والشكوى إلى خطوات عملية جادة لمواجهة الفساد، تؤدي إلى تجفيف منابع الفساد ومنع أسبابه ومحاسبة المتسببين في جرائم الفساد، واسترجاع الأموال العامة التي تعرضت للنهب والسرقة، واتخاذ الإجراءات القانونية على الصعيدين المحلي والخارجي، بما يستجوبه كل ذلك من جدية التحرك، وتضافر كل الجهود وتعاون كل الجهات، وتفعيل التنسيق الأمثل بين الجهات الرقابية، مع احترام الخصوصية والاستقلالية التي منحها القانون لكل منها.

وقال سمو رئيس مجلس الوزراء إن توجيه صاحب السمو الأمير كان واضحاً بأن لا حماية لفساد وإن لا أحد فوق القانون، مهما كان اسمه أو صفته أو منصبه، معتبراً أن المحافظة على المال العام وحماية سمعة ومكانة دولة الكويت وثقة أهل الكويت، تستوجب اعتماد نهج عملي جاد في مواجهة الفساد، تتكامل فيه كل الجهود والطاقات

كونا - رأى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، أن حماية المال العام وسمعة ومكانة الكويت، تستوجب نهجاً عملياً جاداً في مواجهة، مؤكداً أن هذا الكم من مظاهر الفساد لا يستقيم مع تعدد جهات الرقابة وأحكام تشريعاتنا.

وعقد الخالد في قصر السيف صباح أمس، لقاء مع رؤساء وممثلي الأجهزة الرقابية الحكومية التالية: الهيئة العامة لمكافحة الفساد - جهاز المناقصات المركزية - ديوان الخدمة المدنية - إدارة الفتوى والتشريع - جهاز متابعة الأداء الحكومي - سوق الكويت للأوراق المالية - جهاز المراقبين الماليين - وكيل وزارة المالية - الإدارة العامة للتحقيقات (وزارة الداخلية) - وحدة التحريات المالية - جهاز حماية المنافسة - الإدارة القانونية (بلدية الكويت).

وأكد سمو رئيس مجلس الوزراء، أن اللقاء يندرج في ضوء التوجيه السامي لصاحب السمو الأمير بحماية المال العام، ومكافحة الفساد، وتجسيد سيادة القانون، مبيناً ضرورة اتخاذ الخطوات الجادة الهادفة إلى تنفيذ هذا التوجيه السامي. وشدد الخالد على أن وجود هذا الكم من مظاهر الفساد لا

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٠-٧-١٠	٢	١٤٩٠٥

رئيس المحكمة الكلية حدد موعد انعقاد الجلسات عند الساعة 9 صباحاً للدوائر الفردية و11 صباحاً للدوائر الثلاثية

استئناف عمل جميع دوائر «الكلية» و«الأسرة» بدءاً من الأحد

- الاتفاق مع إدارة الخبراء على تواجد عدد من أعضاء الإدارة بكل دور العدالة للاستعانة الفورية بهم في القضايا العمالية
- وضع وتنفيذ الآلية المناسبة لضمان توافر الاشتراطات الصحية الاحترازية وتقييم قاعات المحاكم وغرف المداولة

وتحقيقاً للعدالة الناجزة. وأضاف القرار في المادة العاشرة: «التأكيد مجدداً على إدارتي كتاب المحكمة الكلية ومحكمة الأسرة بمخاطبة القطاعات والإدارات المختصة بوزارة العدل لاتخاذ اللازم نحو وضع وتنفيذ الآلية المناسبة لضمان توافر الاشتراطات الصحية الاحترازية وتقييم قاعات المحاكم وغرف المداولة قبل وبعد انعقاد الجلسات وكذا تنظيم دخول أطراف القضايا أو وكلائهم لدور العدالة».

وتابع القرار: «المادة الحادية عشرة: يسري هذا القرار - عدا المادة الخامسة - اعتباراً من الأحد الموافق 2020/7/12 وعلى مدير إدارة كتاب المحكمة الكلية ومحكمة الأسرة تنفيذه - وكل فيما يخصه - ويبلغ للزملاء مستشاري وكلاء وقضاة المحكمة وترسل صورة منه لوكيل وزارة العدل.

وختم القرار بالمادة الثانية عشرة «يكلف المكتب الفني بمباشرة اختصاصاته واتخاذ ما يلزم نحو تنفيذ القرار».

وفقاً للقواعد المبينة بقانون المرافعات والقرارات الوزارية ذات الصلة.

وتابعت «المادة الثامنة»: «نشير إلى مراعاة تفعيل المادة 67 من قانون المرافعات التي تنص على أن «تبدأ المحكمة بالسعي في الصلح بين الخصوم فإذا لم يتم الصلح أمرت بإثبات ما بيديه الخصوم أو وكلاؤهم شفاهاً من طلبات أو دفع في محضر الجلسة ويكون المدعى عليه آخر من يتكلم».

وتابعت المادة التاسعة «نشير إلى أنه تم الاتفاق مع إدارة الخبراء بوزارة العدل على تواجد عدد من أعضاء الإدارة بكل دور العدالة وذلك للاستعانة الفورية بهم في القضايا العمالية وغيرها من القضايا الحسابية التي لا تقتضي انتقالاً إلى أي جهة، لذا لزم الاستعانة بهم في الجلسة وتمكينهم من الإطلاع على الملف وإنجاز المأمورية في ذات الجلسة أو في الجلسة التالية مع إثبات كل الإجراءات بمحضر الجلسة توفيراً للجهد والوقت

العامة المنعقدة 2019/9/26. وجاء في المادة الخامسة «تستأنف دوائر محكمة أسرة الأحمدية عملها اعتباراً من يوم الخميس الموافق 2020/9/7 وفقاً لقرارنا رقم 2020/31 مع التأكيد على انعقاد جلسات محاكم الأسرة على فترتين وفقاً لما ورد بذلك القرار.

وتابع القرار: «المادة السادسة: تباشر جميع دوائر المحكمة الكلية ودوائر محكمة الأسرة عملها على الوجه المعتاد ويكون ميعات انعقاد الجلسات عند الساعة التاسعة صباحاً (بالنسبة للدوائر الفردية) وعند الساعة الحادية عشرة صباحاً (بالنسبة للدوائر الثلاثية)، وذلك في كل دور العدالة.

وأضاف القرار في المادة السابعة: «تبدأ إدارتنا كتاب المحكمة الكلية ومحكمة الأسرة في استقبال وقيد وإيداع كل القضايا الجديدة بجميع أنواعها وبما لا يجاوز (8 قضايا جديدة) في الجلسة الواحدة على أن تكون الجلسة الأولى للنظر تلك الدعاوى اعتباراً من 2020/9/1، وذلك



المستشار د.عادل بورسلي

بالعاصمة والمحافظات عملها، وذلك لنظر الدعاوى المتداولة قبل 2020/3/12 وكذا النطق بالأحكام التي امتد أجل النطق بها بعد ذلك التاريخ وفقاً لقرارات الجمعية العامة المنعقدة 2019/9/26.

وتابع القرار في مادته الرابعة «تستأنف جميع دوائر تجاري مدني جزئي وأوامر الأداء (لألي وجزئي) بالعاصمة والمحافظات عملها، وذلك لنظر الدعاوى وأوامر الأداء المتداولة قبل 2020/3/12 وكذا النطق بالأحكام التي امتد أجل النطق بها بعد ذلك التاريخ وفقاً لقرارات الجمعية العامة المنعقدة 2019/9/26.

وجاء في المادة الثالثة «تستأنف جميع دوائر الإيجارات (لألي وجزئي)

إسامة أبوالسعود - عبد الكريم أحمد

أصدر رئيس المحكمة الكلية المستشار د.عادل بورسلي قراراً رقم 35 لسنة 2020 باستئناف جميع دوائر الجرح والأوامر الجزائية - بما فيها البلدية والمرور وجنح البيعة والجرح الإلكترونية - عملها وذلك لنظر القضايا المتداولة قبل 2020/3/12 وكذا النطق بالأحكام التي امتد أجل النطق بها بعد ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لقرارات الجمعية العامة المنعقدة 2019/9/26.

وتابع القرار الذي حصلت «الأخبار» على نسخة منه «المادة الثانية: تستأنف جميع دوائر (الإداري - تجاري مدني لألي وحكومة - تجاري لألي - مدني لألي) عملها، وذلك لنظر القضايا المتداولة قبل 2020/3/12 وكذا النطق بالأحكام التي امتد أجل النطق بها بعد ذلك التاريخ وفقاً لقرارات الجمعية العامة المنعقدة 2019/9/26.

وجاء في المادة الثالثة «تستأنف جميع دوائر الإيجارات (لألي وجزئي)

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	١٠-٧-٢٠٢٠	٢	١٥٩٠٣

تشمل المتداولة قبل 12 مارس الماضي والنطق بالأحكام التي امتد أجل النطق بها المحكمة الكلية تستأنف نظر القضايا بكل أنواعها في جميع دوائرها

■ كتب - جابر الحمود:

والطعون بجميع أنواعها وفقا للضوابط الاحترافية المقررة.

وتضمن القرار استئناف جميع دوائر الجنج والوامر الجزائية بما فيها البلدية والمرور وجنح البيئية والجنج الالكترونية وجميع دوائر (الاداري- تجاري مدني كلي وحكومة- تجاري كلي- مدني كلي) ودوائر الايجارات (كلي وجزئي) بالعاصمة

والمحافظات وجميع دوائر تجاري مدني جزئي ووامر الاداء (كلي وجزئي) بالعاصمة والمحافظات عملها لنظر القضايا المتداولة قبل 12 مارس الماضي وكذا النطق بالأحكام التي امتد أجل النطق بها بعد ذلك التاريخ. ونصت المادة الخامسة من القرار على استئناف دوائر محكمة اسرة الاحمدي عملها اعتبارا من يوم أمس مع التأكيد على انعقاد



■ عادل بورسلي

جلسات محاكم الاسرة على فترتين وفقا لما ورد بذلك القرار، فيما نصت المادة السادسة: نصت على مباشرة جميع دوائر المحكمة الكلية ودوائر محكمة الاسرة عملها على الوجه المعتاد ويكون ميعات انعقاد الجلسات عند الساعة التاسعة صباحا (بالنسبة للدوائر الفردية) وعند الساعة الحادية عشرة صباحا (بالنسبة للدوائر الثلاثية) وذلك في

صباحا (بالنسبة للدوائر الثلاثية) وذلك في كافة دور العدالة. أما المادة السابعة فنصت على أن تبدأ ادارات كتاب المحكمة الكلية ومحكمة الاسرة في استقبال وقيود وايداع كافة القضايا الجديدة بجميع أنواعها وبما لا يجاوز (8 قضايا جديدة) في الجلسة الواحدة على ان تكون الجلسة الاولى لنظر تلك الدعاوى

اعتبارا من 1 سبتمبر المقبل وذلك وفقا للقواعد المبينة بقانون المرافعات والقرارات الوزارية ذات الصلة".

ونصت المادة الثامنة: "على مراعاة تفعيل المادة 67 من قانون المرافعات التي تنص على ان تبدأ المحكمة بالسعي في الصلح بين الخصوم فإذا لم يتم الصلح امرت باثبات ما يبيده الخصوم او وكلاهم شفاها من طلبات او دفع في محضر الجلسة ويكون المدعي عليه اخر من يتكلم".

وأشارت المادة التاسعة: الى الاتفاق مع ادارة الخبراء بوزارة العدل على تواجد عدد من اعضاء الادارة بكافة دور العدالة وذلك للاستعانة الفورية بهم في القضايا العمالية وغيرها من القضايا المسابية التي لا تقتضي انتقال الى اي جهة لذا لزم الاستعانة بهم في الجلسة وتمكينهم من الاطلاع على الملف وانجاز المأمورية في ذات الجلسة او التالية مع اثبات الإجراءات بمحضر الجلسة توفيراً للجهد والوقت وتحقيقاً للعدالة الناجزة.

أعلن رئيس المحكمة الكلية المستشار الدكتور عادل بورسلي صدور قرار باستئناف جميع دوائر المحكمة الكلية للأعمال المعتادة في نظر القضايا بكل أنواعها اعتبارا من الأحد المقبل.

وأشار المستشار بورسلي في تصريح إلى تقسيم مواعيد الجلسات بكل دور العدالة على فترتين بحيث تكون جلسات الدوائر الفردية عند الساعة التاسعة صباحا ولسات الدوائر الثلاثية عند الساعة الحادية عشرة صباحا، وذلك عملا بقرار وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح رقم 49 لسنة 2020 بشأن الإجراءات الاحترازية.

وعن محاكم الاسرة لفت إلى أنها باشرت العمل بالفعل في 21 شهر يونيو الماضي على فترتين وفقا للقرار رقم 31 لسنة 2020 مبينا أنه تقرر بدء قيد القضايا الجديدة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٠-٧-١٠	٦	١٨٣٩١

الأحد... استئناف الدوام بدوائر «المحكمة الكلية»

كونا - أعلن رئيس المحكمة الكلية المستشار الدكتور عادل بورسلي صدور قرار باستئناف جميع دوائر المحكمة الكلية للأعمال المعتادة في نظر القضايا بكل أنواعها اعتبارا من يوم الأحد المقبل.

وقال المستشار بورسلي في تصريح صحافي، إنه عملا بقرار وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح رقم 49 لسنة 2020 في شأن الإجراءات الاحترازية، تم تقسيم مواعيد الجلسات بكل دور العدالة على فترتين، بحيث تكون جلسات الدوائر الفردية عند الساعة التاسعة صباحا، وجلسات الدوائر الثلاثية عند الساعة الحادية عشرة صباحا. وعن محاكم الأسرة، لفت إلى أنها باشرت العمل بالفعل في 21 شهر يونيو الماضي على فترتين وفقا للقرار رقم 31 لسنة 2020 مبينا أنه تقرر بدء قيد القضايا الجديدة، والطعون بجميع أنواعها وفقا للضوابط الاحترازية المقررة.

وسأل الله تعالى أن يحفظ الكويت وسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وأن يرفع البلاء والوباء.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٠-٧-١٠	٢	١٤٩٠٥



وزارة العمل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

ليس هنالك وضوح في تدقيق بعض بيانات الناخبين الأمر الذي ترتب عليه أنه أدرج من لا يستحق في بعض الجداول الانتخابية

126 شخصية يشتكون إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد بشأن خلل وعوار بسجلات قيود الناخبين نتيجة «عبث»

قدم 126 شخصية رجال ونساء الكويت شكوى إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد بشأن العبث بسجلات قيود الناخبين. تواصلت الجهود لتفكيك سجلات قيود الناخبين، من خلال العديد من الخطوات عبر تعقب التجاوزات الصارخة التي تلحق بالقيود الانتخابية التي تحقق لهم التصويت بالانتخابات العامة، وذلك بتفويض شكوى صباح أمس الخميس 6 يوليو 2020 إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) موقعة من 126 شخصية من الرجال والنساء من مختلف الدوائر الانتخابية الخمس، معلنين «نزاهة» وفقا لاختصاصاتها الواردة في قانون إنشائها رقم 2 لسنة 2016، المادة (4) الفقرات 2 و3 و4 و7 والمادة (5) الفقرات 2 و11 و12 و15 والمادة (22) الفقرتان 4 و4. وكذلك وفق القانون رقم 47 لسنة 2006 بالموافق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الثنائي 9 و5 والاتفاقية «نزاهة» بمسؤولية متابعة تطبيق تلك الاتفاقية، فمن خلال متابعةنا التفصيلية لسجلات قيود الناخبين سواء تلك التي نُشرت في 10 مارس 2020 أو 11 أبريل 2020، سجلنا بشيئا مخالفاً جنسياً بخلاف ما احاطت به القوانين من ضمانات وإجراءات والاستيراتيات حرصاً على سلامتها وصحتها، وهي مخالفاً للحق الانتخابي للشكوك بل وعدم الثقة بقرود الناخبين الأمر الذي دفعنا لرفعها إلى «نزاهة» ضمن اختصاصاتها، لتعقب وتحقق شبهات للفساد الإداري والسياسي، وإرفقنا مع الشكوى حافظة مستندات ضخمة تبين حجم الأخطاء والتناقض في سجلات الناخبين الأمر الذي يمثل هدماً مباشرًا لإتداء السلطة التشريعية وتكونها، لذا نودع «نزاهة» إلى التحقيق في تلك التجاوزات المخارئة، ومحاسبة المسؤولين بها، وإعادة الأورار التي تضمها بسجلات الناخبين في الأساس التي تقوم عليها السلطة التشريعية، وتخريبها بعين تخريباً لإرادة الأمة ومعداة لإفساد السلطة المعنية بالتشريع والرقابة، وإشراك في تدقيق الشكوى وفد مكون من ثلثي أعضاء المجلس، محمد جواد محمد الخالد، عبد الرحمن الصلاوي.



مبنى الإدارة العامة للنتخابات الانتخابية

قطع سكنية معينة في هذه المناطق لكن دون مذكر أو منزل، أو مذكور اسمها من أي وصف، (كما بعض المرفقات)، وهو أيضا ما يحيز الشك والريبة ويتطلب الفحص والتدقيق من قبل هيئتك الموقرة مع الجهة المسؤولة عن ذلك مع وزارة الداخلية.

6 - انه ليس هنالك وضوح في تدقيق بعض بيانات الناخبين وهو الأمر الذي ترتب عليه أنه قد أدرج من لا يستحق في بعض الجداول الانتخابية، أو أسقط منها من يستحق شروط الناخبين لإحارة تلك الشروط، لكن أساسها أو إضافتها دون وجه حق بشكل مخالف جنسياً للمادة الثامنة من قانون الانتخاب، فهل تم ذلك بناء على بيان مقدم من هيئة المعلومات المدنية، أو دون ذلك البيان أو بشكل تخفي من قبل وزارة الداخلية، وهل تم ذلك بخطأ أو إهمال أو تفتيش أو أنه جاء بصدقه، وهذه الشبهات أيضا تدخل في مجال الفساد الإداري والسياسي الذي تلخص به هيئتك الموقرة مع الجهة المسؤولة عن ذلك وهي وزارة الداخلية وهيئة العامة للمعلومات المدنية.

7 - كما ان هناك العديد من الحالات التي لا تتطابق فيها بيانات الناخبين مع ما هو محدد من اشتراطات التسجيل في القانون الانتخابي (القرار رقم 10 مارس 2020) و11 أبريل، إذ أجه الشكر خاصة ما وشيئا ببيانات مغلوبة كورود أسماء في مناطق ليست ضمن مناطق الناظر الانتخابية، او انها غير دقيقة في وروما بجوانب معينة، وهو ما يستدل عليه من الأسماء المستورة للناخبين في الجريدة الرسمية (الكويت نيوز) والمشورة بتاريخ 10 مارس 2020 وكذلك المشورة في 11 أبريل 2020. مجمع ما ورد أعلاه يستحق المراجعة والتدقيق والتحقق من ميتمك نفرا لما يبرهن من شبهة الفساد الإداري والسياسي في هذا الشأن مع الجهة المسؤولة وهي وزارة الداخلية وهيئة العامة للمعلومات المدنية.

كثما تسجل وجود مخالفات جنسية أخرى المخت الاضطراب والشكوك بل وعدم الثقة بقرود الناخبين الأمر الذي ترفعه لكم ضمن اختصاصات هيئتك الموقرة لتعقب وتحقق شبهات للفساد الإداري والسياسي. هنا وبطبيعة الحال، فإن كثيرا من أوجه العوار المشار إليها لهما تقدم يمكن الوقوف عليها بسهولة من خلال مقارنة قسود الناخبين بما هو مفيد في سجلات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، الأمر الذي يستبعد - أو على الأقل يسحد - من عمليات نقل الأصوات والتلاعب بها.

- عدم التزام وزارة الداخلية بحذف الوفيات بشكل دوري مع تعدد إغفال ذكر تاريخ الوفاة دون مبررات خلافاً لمتطلبات القانون
- تعرض قيود الناخبين لحالات نقل مكثفة سواء كانت منقولة من أو إلى منطقة أخرى خصوصاً التي تتم لدائرة ثانية
- عدم ترتيب أسماء الناخبين هجائياً كما يتطلب القانون لتيسير مراقبة الناخب عليها عند مراجعة الأسماء وتدقيقها
- وجود العديد من حالات التكدس للناخبين على عناوين منيرة للشك والريبة وهي محاولة لخلق عقبة واقعية لا تمكن من التدقيق

الاشتراك أصحها في العملية واستوفيتها حالات خلل الأمانة في الجلسات الناخبية، وذلك وفقاً لكل من الدستور والقانون المشار إليه. وبيمتاعتنا التفصيلية لكشوف قيود الناخبين سواء تلك التي نُشرت في 10 مارس 2020 أو 11 أبريل 2020 فقد سجلنا بشيئا مخالفاً جنسياً بخلاف ما احاطتها به القوانين من ضمانات وإجراءات والاستيراتيات حرصاً على سلامتها وصحتها، وتتضمن تلك المخالفات بما يلي:

- 1- عدم التزام وزارة الداخلية بحذف الوفيات بشكل دوري مع تعدد إغفال ذكر تاريخ الوفاة، دون مبررات، خلافاً لمتطلبات
- 2- تعرض قيود الناخبين في مادته الثامنة في الجريدة الرسمية الكويت اليوم في 10 مارس 2020 بملف وفيات فترة زمنية لا تزيد على 8 سنوات ما يعني تعرض القيود لإهمال من جهة والتحكم غير المبرر من جهة أخرى، بل بلقي بظلال من الشك من الغاية في ذلك، كما أنه يحذر تشكيكا في سلامة بقية قيود من بيانات التسجيل الجديدة أو يماثل أو يتقصّر، وجميع تلك الحالات تشوب القنود بعين جنسية وتجعلها في موضع شبهة لفساد اداري أو سياسي مما يدخل في اختصاص هيئتك الموقرة.
- 3 - عدم ترتيب أسماء الناخبين هجائياً كما يتطلب القانون في تفسير مراقبة
- أخرى، وقد تبين عدم الفصاح وزارة الداخلية في حالات النقل سواء تلك المنقول منها في اليوم في 10 مارس 2020 أو في مائة الناخبين رقم 35 لسنة 1962 في مادته الثامنة والمواد السابقة عليها (4 و7) على ذكر هذا البيان، ما يجعله يعتمد أو أعمال أو بتقصير، من مكانه بشكل في النهاية حالة حيث التخصم بدمجها مع بيانات التسجيل الجديدة أو يماثل أو يتقصّر، وجميع تلك الحالات تشوب القنود بعين جنسية وتجعلها في موضع شبهة لفساد اداري أو سياسي مما يدخل في اختصاص هيئتك الموقرة.
- 4 - وجود العديد من حالات التكدس للناخبين على عناوين منيرة للشك والريبة، حيث كما هو مبين كما ان هناك أسماء متكررة في مناطق معينة أو في



حافلة الكفوف



مسابق الانتخابية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٠-٧-١٠	١٠	١٥٩٠٣

الكندري: حرص على تمكين العناصر الوطنية المميزة

إشادة بتوجيهات الغانم لتكويت مُستشاري مجلس الأمة

والاستفادة من خبراتهم. وقال إن رئيس مجلس الأمة أصدر توجيهاته بالاستعانة بمزيد من المستشارين الكويتيين من ذوي الاختصاص للاستفادة من خبراتهم في تطوير العمل.

وكشف الكندري، في تصريح صحافي، عن أن الأمانة قد قامت بالتنسيق مع مدير جامعة الكويت بالإنباء الدكتور فايز الظفيري، من أجل بحث سبل الاستعانة بمزيد من الأكاديميين ذوي الخبرة والاختصاص في الجامعة للعمل في مجلس الأمة. وأشاد بما يقدمه المستشارون الكويتيون الحاليون من أعمال وجهود، جنبا إلى جنب مع إخوانهم موظفي الأمانة تساهم في تحقيق أفضل أداء في عمل المجلس والأمانة العامة. وشدد على حرص مجلس الأمة على نهج التكويت، موضحاً أن نسبة الكويتيين العاملين في المجلس بلغت أكثر من 91 في المئة حتى الآن.

ولفت إلى أن بعض ما يدور في مواقع التواصل الاجتماعي، في شأن عدم وجود مستشارين كويتيين في المجلس، غير صحيح، مؤكداً استمرار الأمانة في سياسة تمكين العناصر الوطنية المميزة والاعتماد عليها.

لقيت توجيهات رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لتكويت مستشاري المجلس إشادة واسعة، وسط تأكيدات على قدرة العناصر الوطنية على إثبات كفاءتها وتميزها في العمل. فقد ثمن مدير جامعة الكويت بالإنباء الدكتور فايز الظفيري للرئيس الغانم مبادرته التي أطلقها، للعمل على تكويت الطاقم الاستشاري وتأهيل مستشارين قانونيين كويتيين للمجلس، بمختلف التخصصات القانونية بالتعاون مع جامعة الكويت. وقال إن «هذه المبادرة الطيبة تؤكد الثقة المستقرة في وجدان مجلس الأمة، في القدرة الفنية التي يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت».

وكشف الظفيري، في تصريح له، عن الاتفاق مع رئيس مجلس الأمة لتقوم كلية الحقوق بترشيح أعداد من أعضاء هيئة التدريس، بمختلف التخصصات، لتقديم دراسات واستشارات حول التشريعات القانونية التي تعرض على المجلس ولجانته المختلفة.

وكان أمين عام مجلس الأمة علام الكندري قد أكد أن المجلس لديه 25 مستشاراً كويتياً من مختلف التخصصات والمجالات، مؤكداً حرص المجلس على تمكين الكفاءات الوطنية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٠-٧-١٢	٥	١٤٩٠٦

قدها 126 مواطناً ودعا الهيئة إلى ممارسة اختصاصاتها بتتقية السجلات مما شابها

شكوى «العبث بقيود الناخبين» تحط على طاولة «نزاهة»: عوارٌ جسيم... وتجاوزات صارخة تفسد العملية الانتخابية

«الدوائر ستفرز نواباً لا يمثلون الناخبين الحقيقيين»

صلاح الجاسم: نظرياً... دعة الانحلال قد تجمعهم دائرة ويصبح لهم نائب

وقد حصل تسليمه في قلب من بين ستين ألفاً قادم جميع أصحاح تلك المطالبات دائرة واحدة مستغلين الغموض المحاصلة في القيود الانتخابية فإتهموا مستعجبون منهم ويوصلونه في قبة البرلمان... واستمر الجاسم في وصف الحالة القائمة في القيود الانتخابية بأنها «مثل زحفاً فتوريا» وعليه لا علاج لتلك المشكلة سوى بمنح تلك المراسلات إذا ما نسفت الكشف الانتخابية الحالية. فلما لم تدرى الآلة لا تدعى عددها 10 نواب.



صلاح جاسم

أيضا ولكن على نحو محدود... وتابع «لو أن أحدهم تبني فكرة فتح بيوت للرؤية في الكويت وإقامة الجور والقنار والأندية البلدية، ففي الكويت أمثال هؤلاء... ثلة

قال خيرير الانتخابات صلاح الجاسم إن الهدف من وجود القيود الانتخابية الناخب بل من صوات الناخب في دائرة مختلفة يصبح الهدف من قيد الانتخابي فإدأاً للشرعية القانونية. ولا نبالغ إن قلنا إنه ربما لم يسلم بيت في الكويت من عمليات التسجيل الورمي حتى أصبحت الكنترف الانتخابية غير ذات قيمة والقوية... وأضاف الجاسم: «البرهان، أن الانتخابات المقبلة تختلف عن ما سبقها من انتخابات. من ناحية العبث في القيود الانتخابية التي غير شكل الدوائر الانتخابية. حتى أصبح شكل الدائرة الثالثة على سبيل المثال كالدائرة ذات الطابع القبلي، وهي في الأصل دائرة ذات أغلبية غير قليلة ما عدا قبيلة واحدة، وقد كان الدوائر ستفرز نواباً لا يمثلون ناخبين الحقيقيين. كما أن الدائرة الأولى معرضة لذات الأثر والنتيجة»

سياسي في إخفاء بيانات نقل الناخبين والتعدي بهم مع بيانات التسجيل الجديدة

كثير من أوجه العوار يمكن الوقوف عليها بسهولة بمقارنة قيود الناخبين مع سجلات المعلومات المدنية»

من صور الفساد قيد 90 ناخباً على منزل واحد لا تربطهم أي صلة عائلية أو قرابة ظاهرية

نحرص على أن تعبر القيود عن إرادة الأمة الحقيقية في العملية السياسية لاختيار ممثليها

سواء لفقدان شروط الناخبين أو لحمازة تلك الشروط، لكن إسقاطها أو إضافتها دون وجه حق يشكل مخالفة جسيمة للمادة الثامنة من قانون الانتخاب، فهل ذلك بناء على بيان مقدم من هيئة المعلومات المدنية، أو دون ذلك البيان أو بشكل تخفي من قبل وزارة الداخلية؟ وهل تم ذلك بخطأ أو إهمال أو قصير أو أنه جاء بعدد؟ وهذه السهوات أيضا تدخل في مجال الفساد الإداري والسياسي، مما يدخل في اختصاص هيئة مكافحة الفساد. كما تضمنت المخالفات عدم ترتيب أسماء الناخبين هجائياً كما يتطلب القانون، لتفسير مراقبة الناخب عليها عند مراجعة الأسماء وتدقيقها، وهي محاولة لخلق عقبة والقوية لا تمكن من التدقيق على خلاف المصعد التشريعي الذي هدف إلى تيسير الرقابة والتدقيق والمراجعة، وهذا الخطر جسيم لا نعلم إن كان يعتمد أو إهمال أو تقصير، لكنه يشكل في النهاية خالاً من حالات الفساد الإداري أو السياسي الذي يترتب عن المخالفات المتعددة من الحالات التي لا تتطابق فيها بيانات الناخبين مع ما هو مذكور من اشتراطات تفصيلية في القانون، أو أن شرها في جريدة الكويت اليوم، سواء تلك التي نشرت في 10 مارس أو 11 أبريل، إن إزاء النشر ناقصاً أو مشوباً ببيانات مغلوبة كورود أسماء في مناطق ليست ضمن مناطق الدائرة الانتخابية، أو أنها غير دقيقة في ورودها وجوانب معينة. وهو ما يستدل عليه من الأسماء المشهورة للناخبين في الجريدة الرسمية، وقائمة الناخبين 10 مارس 2020 وقائمة الناخبين 11 أبريل 2020، وجميع ما ورد أعلاه من سجلات المراجعة والتدقيق في الهيئة من جهة الانتخابية وعلى نحو مشابهة لتلك الواردة سابقاً، فإن هناك تقصيراً إسهامياً تاريخياً على قسامة أو بهرجرة أو هدمية أو غير معينة وذلك ما عدناه «مخبراً» الأمر الذي يثير السهوات والأثر، كما إن هناك أسماء مشهورة في مناطق معينة في أي قطع سكنية من هذه المناطق لكن من دون شارع أو منزل، أو مذكور اسمها عناوين وهمية (كما لبعض المرفقات)، وهو أيضاً ما يثير الشك والريبة ويتطلب الغضب والتدقيق من قبل منكم الموفرة من جهة المسؤولة عن ذلك وزارة الداخلية.

الغدر يعيوب جسمية وتحلها في موضع شبهة الفساد الإداري أو السياسي، مما يدخل في اختصاص هيئة مكافحة الفساد. كما تضمنت المخالفات عدم ترتيب أسماء الناخبين هجائياً كما يتطلب القانون، لتفسير مراقبة الناخب عليها عند مراجعة الأسماء وتدقيقها، وهي محاولة لخلق عقبة والقوية لا تمكن من التدقيق على خلاف المصعد التشريعي الذي هدف إلى تيسير الرقابة والتدقيق والمراجعة، وهذا الخطر جسيم لا نعلم إن كان يعتمد أو إهمال أو تقصير، لكنه يشكل في النهاية خالاً من حالات الفساد الإداري أو السياسي الذي يترتب عن المخالفات المتعددة من الحالات التي لا تتطابق فيها بيانات الناخبين مع ما هو مذكور من اشتراطات تفصيلية في القانون، أو أن شرها في جريدة الكويت اليوم، سواء تلك التي نشرت في 10 مارس أو 11 أبريل، إن إزاء النشر ناقصاً أو مشوباً ببيانات مغلوبة كورود أسماء في مناطق ليست ضمن مناطق الدائرة الانتخابية، أو أنها غير دقيقة في ورودها وجوانب معينة. وهو ما يستدل عليه من الأسماء المشهورة للناخبين في الجريدة الرسمية، وقائمة الناخبين 10 مارس 2020 وقائمة الناخبين 11 أبريل 2020، وجميع ما ورد أعلاه من سجلات المراجعة والتدقيق في الهيئة من جهة الانتخابية وعلى نحو مشابهة لتلك الواردة سابقاً، فإن هناك تقصيراً إسهامياً تاريخياً على قسامة أو بهرجرة أو هدمية أو غير معينة وذلك ما عدناه «مخبراً» الأمر الذي يثير السهوات والأثر، كما إن هناك أسماء مشهورة في مناطق معينة في أي قطع سكنية من هذه المناطق لكن من دون شارع أو منزل، أو مذكور اسمها عناوين وهمية (كما لبعض المرفقات)، وهو أيضاً ما يثير الشك والريبة ويتطلب الغضب والتدقيق من قبل منكم الموفرة من جهة المسؤولة عن ذلك وزارة الداخلية.

في خلوة جديدة، ضمن نحره مجاميع شعبية أوجهها ما أسود العتبات بالقيود الانتخابية، تقدم 126 مواطناً ومواطنات، من مختلف الدوائر الانتخابية الخمس، شكوى أسس إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، داعين الهيئة إلى «ممارسة اختصاصها في الرقابة في قانون إنشائها لتتقنه سجلات الناخبين وتعبئ الحسابات الصارخة التي تلحق بالقيود الانتخابية بل بحق لهم التصويت في الانتخابات»

ووجه في الشكوى إنه من خلال متابعة سجلات قيود الناخبين القديمة والحديثة فقد استوفقتنا حالات خلل وعوار جسيمة في تلك القيود، الأمر الذي من شأنه أن يدمر العملية الانتخابية في الكويت ولما كان قانون الانتخاب 35 لعام 1962 قد أسس عملية الانتخاب على سجلات الناخبين لكل ناخب الشخص الطبيعي والأجنبي وشك في عيوب في سجلات الحصص والتصويت والاعتراض وقصد في عيوب في سجلات قيود الناخبين حرصاً على إبقاء قيود الناخبين من العوار، فإن كان ذلك العوار قد لحقها سيواً أو خطأ أو تقصيراً أو عداً، فلما نحرص على أن تكون تلك القيود عند اشتراك أصحابها في العملية السياسية لاختيار ممثلي الأمة في المجالس النيابية، وذلك لكل من الدستور والقانون المنار

وأضافت أنه ستبحثنا الشخصية لتكشف قيود الناخبين سواء تلك التي نشرت في 10 مارس 2020، أو 11 أبريل 2020، فقد سجلنا بشأنها مخالفات جسيمة خالفاً لما أحاط به القانون من ضمانات وإجراءات والاشتراطات وتتمثل على سلامتها وصحتها، وتتمثل تلك المخالفات في عدم التزام وزارة الداخلية بحذف الوفيات بشكل دوري مع تعدد إهمال وذكر تاريخ الوفاة، دون مبررات خلافاً لتعليمات القانون في ما دونه، وقد ثارت المفاجأة أن ما نشر في الجريدة الرسمية الكويت في 10 مارس 2020 يعقل وفيات فترة زمنية لا تزيد على 8 سنوات ما عني وتعرض القيود لإهمال من جهة والعبث في حقها من جهة أخرى، بل يتخطى هذا ما أتت عليه من غفلة في ذلك، بما أن سلامة بقية قيودنا، من حيث ما إن زالت تدخل على الوفيات ولم تغالروا والهدف من ذلك، ومحاسبة الجهة المسؤولة عن ذلك، وفي المخالفات تعرض قيود الناخبين لحالات نقل مختلفة، سواء أكانت قيوداً للناخبين مغلوبة من أو غير مغلوبة، خصوصاً التي تتم لدائرة أخرى، وقد تم إضاح وزارة الداخلية عن حالات إهمال سواء تلك المغلوبة من أو إليها النواخب، رغم تنفيذ قانون الانتخاب رقم 35 لسنة 1962 في مائة القائمة وإلواء الساسية عليها (7 و 4) على ذكر عين عدم البيان ما جعل إخفاء بيانات نقل الناخبين مع عدم التمسك ببيانات نقل الناخبين، من حيث التعدي بهم مع بيانات التسجيل، وجمع تلك الحالات تشوب

«يعكس وعياً وطنياً للمحافظة على الحق في انتخابات نزيهة»

حسن جوهر: التصدي لعبث القيود لاقى صدى كبيراً على المستوى الشعبي

البيانات أو تغيير مقر الإقامة حصل لهدف معين... وفي ما إذا كانت عملية القيود الانتخابية تتناح على إعادة تنظيم، أو أن الأمر يتطلب تشريعاً من مجلس الأمة زجر جوهر أن هيئة المعلومات المدنية التي أصبحت تتبع وزير الداخلية يفرض أن تكون منظومة متكاملة والتي على هيئة المعلومات المدنية في حال والتراضي على هيئة المعلومات المدنية في حال وجود اختلاف ما بين العنوان الذي في الدائرة وأرقامها في بطاقة الهوية إن تباين لاستدعاء أصحابها لتسليمها، فلذلك منهم هنا في ما يخص الجوانب التقنية، فهي يفرض أن تكون في متباعدة بقية ومرصدة، أما في ما يخص التشريعية فقد يعمل على الاستكافية بحيث تعلن الجداول الانتخابية بالفترة السنوية بما وفقاً للتعليق الواردة في المطالبة المدنية المندة، وكان كل مواطن الانتخاب لسكن جديد في دائرة مختلفة ولكن يجب أن يعكس ذلك بشكل حقيقي على عنوانه في ما يخص هذه الانتخابية، إذ لم يحصل على إقرار حقوق المرء السياسي، وهي تجربة ناجحة حيث تم تسجيل كل النساء حسب عواوينهن في المعلومات المدنية وعليه يجب أن تعمد هذه التجربة بشكل كامل.



حسن جوهر

أكد النائب السابق الدكتور حسن جوهر أن هناك مأخذ كبيرة في القيود الانتخابية من عمليات النقل الورمي، مشيراً إلى أن مشروع التصدي لهذه العمليات لاقى صدى كبيراً على مستوى الشعب الكويتي، خصوصاً أن شاركوا في بيان الملقى الوطني للإصلاح مجموعة كبيرة، تضم أسماء من مختلف القطاعات منهم أساتذة الجامعة ومحامون ومن الشباب، وإقبال من القطاع العام والخامس ومن ذات عمرة مختلفة.

وقال حسن جوهر إن «ما جرى الحركة الورمي الوطني في ضرورة معالجة الناس على قديم في الآلا، بانتخابات نزيهة مخصصة لأهالي الدائرة فقط، وتماثل أن تكون هذه الخطوة من ضمن المحركات التي تتم بموجبها الاستعانة بالجهات الرسمية للدولة والتي تعتبر في الأصل جهات شخصية، ويحيط بها مسألة حماية حقوق الناس والدفاع عن القانون، وكذلك حمايته من يقوم بتل هذه الإجراءات الخاطئة للقانون».

وعن سبب المشكلة التي تكونت نتيجة فوضى القيود الانتخابية، ذكر حسن جوهر أن التصدي لتخليها وزارة الداخلية مبنية بالمقتضى فاستشار كل منقطة من ذوي الخبرة على عوار الانتخاب، وبالتالي وجد التناك والتوافق من ذلك إضافة إلى الهيئة العامة للمعلومات المدنية التي يفرض أنها تلك قاعدة بيانات ضخمة ووثيقة للقرارات وتعرف حقيقة العوار من كونهما عقارات وجمعة أو غير مسكونة أو أهلية للسقوط.

المخالفات الجسيمة الواردة في السكوى

- 1- عدم التزام وزارة الداخلية بحذف الوفيات بشكل دوري
- 2- تعدد إهمال ذكر تاريخ الوفاة
- 3- عدم ترتيب أسماء الناخبين هجائياً وفق القانون لتيسير مراقبة الناخب عليها عند تدقيق الأسماء
- 4- حالات تكسر للناخبين على عناوين مشهورة
- 5- إهمال بوجوه 70 خفاصاً في بيت واحد
- 6- تكسر أسماء ناخبين وأباعداء كبيرة على قسامة ومهرومة أو غير معينة
- 7- عدم تدقيق بيانات الناخبين ما تسبب في إدراج من لا يستحق أو إسقاط المستحق
- 8- حالات لا تتطابق فيها بيانات الناخبين مع الاشتراطات التفصيلية في القانون

من جهة والعبث في حقها من جهة أخرى، بل يتخطى هذا ما أتت عليه من غفلة في ذلك، بما أن سلامة بقية قيودنا، من حيث ما إن زالت تدخل على الوفيات ولم تغالروا والهدف من ذلك، ومحاسبة الجهة المسؤولة عن ذلك، وفي المخالفات تعرض قيود الناخبين لحالات نقل مختلفة، سواء أكانت قيوداً للناخبين مغلوبة من أو غير مغلوبة، خصوصاً التي تتم لدائرة أخرى، وقد تم إضاح وزارة الداخلية عن حالات إهمال سواء تلك المغلوبة من أو إليها النواخب، رغم تنفيذ قانون الانتخاب رقم 35 لسنة 1962 في مائة القائمة وإلواء الساسية عليها (7 و 4) على ذكر عين عدم البيان ما جعل إخفاء بيانات نقل الناخبين مع عدم التمسك ببيانات نقل الناخبين، من حيث التعدي بهم مع بيانات التسجيل، وجمع تلك الحالات تشوب

لا يجوز تحميل الخبراء وزر خطأ ارتكبته الوزارة السابقة

عبدالله الكندري لا احتساب سنوات الخبرة لخبراء «العدل» المعاد تعيينهم

المتعلقة بالخبرة. على صعيد متصل، قال النائب لا يجوز تحميل الخبراء خطأ الإدارة في التعيين حسبما جاء بحيثيات حكم التمييز، لاسيما أنهم أنجزوا مهامهم وتقارير خلال فترة عملهم السابقة، استندت عليها المحاكم في عملها. وأضاف: إلا أنه ليس من العدالة عدم احتساب مدة خدمتهم السابقة في حين أنها تحتسب لزملائهم الذين التحقوا بوظائف في جهات أخرى.

الخبراء لم تحتسب مدة الخبرة التي قضاها في هذا العمل، وأنجزوا خلالها الكثير من القضايا وتقارير الخبراء. وأشار إلى أن المشرع أعطى مجلس الخدمة المدنية وفق القانون رقم 1979/15 الاختصاص بمنح المرتبات والأجور وتقرير سنوات الخبرة، التي تعادل كل منها علاوة، كما أن المادة 27 من قانون الخبرة جعلت من اختصاص مجلس الخبراء أن يبدي رأيه بناء على طلب وزير العدل أو من تلقاء نفسه في المسائل

التمييز الصادر بتاريخ 2019/11/19 القاضي بإلغاء القرارات الصادرة بشغل وظائف إدارة الخبراء يعد إلغاء مجردا، ونفاذا لهذا الحكم تم تنفيذ الحكم بإلغاء قرارات التعيين وإعادة فتح إجراءات القبول مرة أخرى بالكيفية التي حددها الحكم وتم اجتياز المعاد تعيينهم وآخرين للاختبارات التحريرية والمقابلات الشخصية وتم التعيين بناء عليها. وأضاف ان الذين تم تعيينهم مرة أخرى من



عبدالله الكندري

قدم النائب عبدالله الكندري اقتراحا برغبة باحتساب سنوات الخبرة السابقة لخبراء العدل الذين ألغيت قرارات تعيينهم قبل أن يعاد تعيينهم مجددا وفقا للإجراءات الجديدة. وطالب النائب الكندري بعرض هذا الموضوع على مجلس الخدمة المدنية للنظر في تسوية حالة الخبراء المعينين الجدد ممن تم تعيينهم سابقا بإدارة الخبراء، وذلك بحسب سنوات العمل بإدارة الخبراء بمنحهم علاوة عن

كل سنة من سنوات خبرة في تلك الإدارة. وأشار إلى أن حكم

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٠-٧-١٢	٩	١٥٩٠٤

النيابة استمعت إلى أقوال صباح جابر المبارك

حمد الوزان ينكر صلته بقضية «الصندوق الماليزي»

وأنكر المتهم حمد الوزان التهم الموجهة مؤكداً أنه ليس له أي دور في هذه القضية. من جهته، اعترف المحامي المتهم في القضية والذي حجزته النيابة إلى اليوم أن مبلغ الـ 400 ألف دينار الذي دخل في حسابه على دفعات من طرف الشيخ صباح جابر المبارك هو مقابل أتعابه في متابعة قضايا موكله في الكويت وخارجها.

سليمة ومباشرة، وأن العقد تمت مراجعته بصورة قانونية. وذكر المبارك في التحقيقات أن المبالغ التي أخرجها من الكويت بقيمة 200 مليون دينار ذهبت لشراء أسهم أراضي شركة ماليزية في ماليزيا وبقية المبالغ ذهبت كأتعاب محامين في بريطانيا والصين.

واصلت النيابة العامة التحقيق في قضية «الصندوق الماليزي»، حيث وجهت تهمة غسل الأموال وتضخم الحسابات البنكية إلى الشيخ صباح جابر المبارك الذي أفاد في التحقيقات أنه وقّع عقد اتفاقية عمولة لبناء سكة حديد في ماليزيا بقيمة 300 مليون دينار دخلت حساب شركته في الكويت بطريقة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٠-٧-١٢	٢	١٤٩٠٦

أموال في حساب رجل أعمال تكشف تورط (م.ج) و(ص.ش)... ومازن الجراح أنكر الاتهامات

تطورات مثيرة في قضية «النائب البنغالي»

وشددت المصادر على أن «النيابة العامة تواصل التحقيق بمختلف جوانب القضية من دون إهمال أي تفصيل، بما يضمن حسن سير العدالة وكشف كل المتورطين ومحاسبتهم».

بناء للاعترافات أمام النيابة العامة والتحريات المالية. وكشفت مصادر مطلعة أن «بيانات الحسابات المالية أظهرت معلومات عن تلقي رجل أعمال مبالغ مالية ضخمة من أحد المتهمين في القضية لم يتم تبرير مصدرها وأسبابها»، مشيرة إلى أن «التوسع في التحقيق في هذه المعلومات كشف أسماء جديدة أهمها (م.ج) و(ص.ش)».

وغسل الأموال وذلك وفق ما أدلى به النائب البنغالي ومرشح سابق لمجلس الأمة الذي كان حسب أقواله نقطة الوصل بين الجراح والبنغالي في توقيع المعاملات وإيصال الأموال إلا أن الجراح أنكر التهم المسندة إليه. وعلمت «الراي» أن التحقيقات المتواصلة في قضية «النائب البنغالي» توصلت إلى خيوط جديدة وسعت دائرة المتهمين بشكل كبير.

قررت النيابة العامة حجز الوكيل المساعد في وزارة الداخلية اللواء مازن الجراح إلى اليوم لاستمرار التحقيق معه في قضية النائب البنغالي وذلك بعد التحقيق معه لـ 11 ساعة متواصلة، ومواجهته بتقرير وحدة التحريات في البنك المركزي واعترافات بقية المتهمين. ووجهت النيابة العامة للجراح تهمة استلام رشاوى لتوقيع معاملات



اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٠-٧-١٢	١	١٤٩٠٦

النيابة تسلمت البلاغات.. و«أمن الدولة» و«وحدة التحريات» يساندان 10 مشاهير يغسلون الأموال!

■ تُصنّف جرائم خطيرة.. وعهد الحزم في تطبيق القانون بدأ ■ تحويل المبالغ المتضخمة لا يُجدي نفعاً.. وكل الأموال ستعود وتُحجز

القبس — خاص

يبداً أن جرائم غسل الأموال أصبحت منتشرة فعلاً، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع أعداد المتهمين فيها والباحثين عن الفراء السريع. فبعد أقل من 24 ساعة من إعلان القبس أمس، وعبر موقعها الإلكتروني عن 5 بلاغات لمشاهير متهمين بغسل الأموال في الكويت، كشف مصدر رفيع لـ القبس أن العدد ازداد؛ ليصبح هناك 10 بلاغات بحق مشاهير «السوشيال ميديا» الذين تضخمت أرصدهم وبياتت بالملايين، ما يستوجب التحقيق معهم وضبطهم خلال الأيام المقبلة.

وقال المصدر: «إن أسماء المشاهير المبلغ ضدهم أصبحت أمام النيابة العامة رسمياً، وإن هناك جهتين ستدخلان على الخط، وتساعدان في التحريات السرية عن مصدر هذه الأموال؛ هما وحدة التحريات وجهاز أمن الدولة، حيث إن جرائم غسل الأموال تُصنّف ضمن جرائم أمن الدولة الخطرة».

ولفت المصدر إلى أن «مقدمة هذه البلاغات هي وحدة التحريات المالية، التي تعتبر جهة مستقلة، ما يعني أن هناك حزمًا وعهداً جديداً في تطبيق القانون على الجميع، وأن مثل هذه الجرائم لم تعد سهلة المرور في الكويت».

وسالت القبس مصدراً مطلعاً عما إذا كان هناك حل أمام التخلص من الأموال المتضخمة من قبل المتهمين، من خلال تحويلها إلى حسابات أخرى، فأجاب قائلاً: «في حال ثبوت الجريمة فإن كل الأموال والعقارات التي جرى تحويلها ستعود وسيُحجز عليها، حتى لو أتمت الإجراءات القانونية في تحويلها قبل ثبوت الاتهام، ولم يعد هناك ذكاء ولا دهاء أمام أي مجرم في تهريب أمواله والإفلات من العقاب».

مساءلتهم حتمية

عن موعد ضبط وإحضار المتهمين الـ 10 أو استدعائهم، أكد المصدر المطلع أن «مثل هذه القضايا المالية تحتاج وقتاً وردوداً من أجهزة معاونة وتقديم تحريات، ثم إصدار قرار الاستدعاء أو الضبط والإحضار، لكنه حتماً ستكون هناك مساءلة وتحقيق وجلسات ماثونية في استجواب المتهمين».

7 تحويلات.. وفضائح ما لها آخر

المدنوق الماليزي.. «غسل بمليار وربع»!

■ ضبط المحامي سعود عبدالمحسن وحجزه.. والرابع «محم» أيضاً وينتظر الضبط

في تاريخ 26 أغسطس 2018 مبلغ 343 مليون دولار، وبعد يومين فقط قام بتحويل 240 مليون دولار إلى حساب آخر في الخارج، وستتم مواجهة المتهم بهذه المعلومات، وعن أسباب استقبال وتحويل هذه المبالغ، مع الإشارة إلى أن هذا التحويل هو واحد فقط من إجمالي التحويلات التي انكشفت حتى الآن.

7 تحويلات تمت من حسابات المتهمين إلى حسابات خارج الكويت، وبالعكس، بلغ إجماليها ملياراتاً و250 مليون دينار، ومن المتوقع أن يجري فحص باقي الأوراق، ويرداد حجم الأموال التي يتم إدخالها في جريدة غسل الأموال، ولغت المصدر إلى أن حساب إحدى شركات المتهم الأول الشيخ صباح المبارك استقبل

آخر قد يدخل باعتباره متهماً رابعاً في القضية خلال الأيام المقبلة، حيث من الممكن أن يتساقط متهمون آخرون متورطون في المشاركة بأكبر عملية غسل أموال في العصر الحديث وقال المصدر: إن الأوراق التي تحقق فيها النيابة العامة تحمل مبالغ ضخمة ستجرى مواجهة المتهمين بها، حيث كشفت التقارير إن هناك

القبس — خاص

فضائح ما لها آخر في ملف قضية «المدنوق الماليزي». هذا ما تؤكدته الأدلة والمستندات والتحقيقات التي أجريت ليوم واحد، واستمرت 12 ساعة متواصلة، وتستانف اليوم (الأحد) مع 3 متهمين، وهم: الشيخ صباح المبارك وحمد الزوان، والمحامي سعود عبدالمحسن، وكشف مصدر مطلع لـ القبس أن هناك «محمياً»

حمد علي الوزان: أخاف أن يجعلوني كبش فداء

إلقاء القبض علي». وعبر الوزان عن خشيته من أن يلقي عليه اللوم في أمور لم يكن يعرفها أو لم تكن تحت سيطرته، وذلك بالنظر إلى قوة الأشخاص الذين كان يتعامل معهم جو لو أو يتصل بهم في الكويت، مضيفاً «أخشى أن أكون قد تورطت في عقود معيبة في الكويت وأن أتحمل وحدي اللوم على ذلك في حال ساءت الأمور».

الكويت | ص 05

بالقضية، وأنه رفض شيكاً مصرفياً من أحد الأشخاص شعر بأنه مشكوك فيه. وذكر الموقع أنه على تواصل مع الوزان منذ أسابيع، حيث تلقى في الساعة 4:20 من مساء الأربعاء الماضي رسالة على البريد الإلكتروني طلباً فيها ترتيب محادثة هاتفية في اليوم التالي، وذلك قبل أن يبلغ الموقع في مكالة هاتفية قبيل إلقاء القبض عليه، «أعطيت رقم هاتفكم إلى المحامي ويمكنكم الاتصال به في حال تم

حسام علم الدين

أعرب حمد علي الوزان المتهم في قضية «المدنوق الماليزي» عن مخاوفه أن يكون كبش فداء في تلك القضية، مؤكداً أنه ليس وكيل أعمال جو لو في الكويت. وقال موقع «سارواك» إن كلام الوزان جاء عبر بريد إلكتروني أرسله قبل إلقاء القبض عليه بساعات، حيث أكد أنه لم يحصل على أي نسبة من المعاملات المشبوهة التي تتعلق



حمد علي الوزان
والشيخ صباح المبارك

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	٢٠٢٠-٧-١٢	١	١٦٨٣٩

النيابة تحجزهما للتحقيق في أكبر عملية «غسل أموال» بالعصر الحديث دكُّ رؤوس «الصندوق الماليزي» بالكويت

- تحقيقات ماثونوية استمرت 12 ساعة.. والعين على أسماء جديدة
- لا يؤخذ بإنكار المتهمين.. و«ضبط وإحضار» لشريكهما الثالث
- مواجتهما بكل مستند يؤكد غسل أموال عبر مشاريع حكومية



من حمد علي الوزان؟

حمد علي حسن علي الوزان، أو رجل «جو لو» في الكويت، من مواليد عام 1984، وصفته الصحف العالمية بـ«الداهية». يقول موقع ساروك ريبورتر للصحافة الاستقصائية - مقره لندن - عنه: «إن حمد علي الوزان أصبح وكيل أعمال جو لو رجل الأعمال الماليزي المتهم في قضية الصندوق الماليزي، وهمزة الوصل بينه وبين الشيخ صباح المبارك، وتولى المفاوضات لشراء بنك، يملكه الأخير في جزر القمر».

ووفق «ساروك ريبورتر» فإن «الوزان انتقل إلى منصب رئيسي في إدارة شركات وحسابات مصرفية، يملكها المتهم الأول صباح المبارك».

جدير بالذكر أن الوزان يمتلك تطبيق دربول المعروف في البلاد، ويوفّر وسائل النقل، وقد تأسس عام 2015.



كيف ضُبط المتهم الأول؟

كشفت مصادر أمنية مطلعة أن ضبط المتهم الأول الشيخ صباح المبارك تم مساء أول من أمس، حيث قامت قوة من رجال الأمن بمداخلة استراحته في القطعة 11 بمنطقة كبد.

وقالت المصادر إن المتهم كان متواجداً مع عدد من أصدقائه لحظة إلقاء القبض عليه، حيث لم يبد مقاومة واستجاب لطلب رجال الأمن منه.

القبس - خاص

بعد جلسة تحقيق ماثونوية استمرت لمدة 12 ساعة متصلة، قرر النائب العام المستشار ضرار العسوس، أمس، حجز الشيخ صباح جابر المبارك وشريكه حمد علي الوزان إلى يوم الأحد المقبل لاستكمال التحقيقات معهما في قضية «الصندوق الماليزي»، التي تعد أكبر قضية لعملية «غسل أموال» في العصر الحديث.

وأعلن مصدر مطلع لـ «القبس» عن صدور أمر ضبط وإحضار جديد بحق شريكهما الثالث وهو «محمّد»، مؤكداً أن «الداخلية» ستقوم بتنفيذ الأمر والبحث عنه فوراً.

وفي ما يخص التحقيقات مع المتهمين الأول والثاني، أفاد المصدر بأن «الداخلية» تواصلت معهما أول من أمس وأبلغتهما بضرورة تسليم أنفسهما، ومن ثم اتجهت إلى مكان تواجدهما وجرى ضبطهما في الساعة 6 مساءً وتقديمهما إلى النيابة فوراً.

وأضاف المصدر قائلاً: «لم تتوان النيابة العامة، حيث فتحت ملف التحقيقات معهما ولم تتوقف إلا في الساعة 6 صباحاً من اليوم التالي، وانتهت بأول إجراء يقضي بضبط المتهم الثالث وإحضاره».

واعتبر المصدر التحقيقات «سرية»، مؤكداً أن هناك مفاجآت بظهور أسماء جديدة قد تحدث في الأيام المقبلة، وأنه لا يؤخذ بإنكار المتهمين الذي كان في تحقيقات الأسس، حيث ستجري مواجتهما بكل مستند عثر عليه النيابة يؤكد شبهة غسل أموال من خلال تنفيذ مشاريع حكومية ضمن خطط التنمية المستقلة.

20 سنة سجناً.. ومصادرة الأموال المغسولة وغرامة ضعفها

الأموال»، وأضاف الجعبي قائلاً: «لكنه في حال استغل المتهم سلطته أو نفوذه، فإن عقوبة الحبس تتضاعف لتصبح 20 سنة بدلاً من 10 سنوات».

ثلاثة بنود، هي: السجن 10 سنوات، ومصادرة المال المغسول، إضافة إلى غرامة تعادل ضعف المبلغ المُصادر».

موضحاً أن «مدة الحبس هي العقوبة المشددة وفقاً لقانون جرائم غسل

أكد رئيس جمعية الدفاع عن المال العام المحامي صالح العجمي لـ «القبس» أن «جرائم غسل الأموال في حال ثبوتها بحق المتهمين في قضية الصندوق الماليزي تتكون من

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٠-٧-١٠	١	١٦٨٣٨

استمرار حبس النائب البنغالي ونفي حصوله على الجنسية

النيابة العامة تضرب بسيف القانون ... حجز صباح جابر المبارك وحمد الوزان و«ضبط وإحضار» لمازن الجراح

كما سبق للنيابة ان استمعت إلى اقوال 3 موظفين من باب الاستدلال في قضية النائب البنغالي، وهم مديران في هيئة القوى العاملة، وضابط برتبة عقيد في وزارة الداخلية. وكشفت تحريات المباحث ان النائب البنغالي ارباحه الصافية السنوية نحو مليوني دينار، بعد كل ما ينفقه على الغير من رشاوى ومبالغ وهدايا، مقابل تسهيل عمله بجلب عمالة من بنغلاديش.

وفي السياق، نفت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية ما تم تداوله في بعض وسائل التواصل الاجتماعي، من حصول المتهم البنغالي على الجنسية الكويتية، مؤكدة أنه مقيم بالبلاد وفقا لقانون إقامة الأجانب، وتمت إحالته للنيابة العامة كمتهم بعدة قضايا، مشيرة إلى أن ما تم تداوله من حصوله على الجنسية الكويتية غير صحيح.

ودعت الإدارة جميع وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي إلى تحري الدقة في ما تنشره من أخبار، مؤكدة أن أبوابها مفتوحة على مدار الساعة للرد على أي استفسارات تتعلق بالشأن الأمني.

تواصل النيابة العامة تحقيقاتها في قضيتين تشغلان الرأي العام، حيث أمرت بحجز الشيخ صباح جابر المبارك وحمد علي الوزان، لاستكمال التحقيق معهما يوم الأحد، في قضية «الصندوق الماليزي»، فيما أصدرت أمر «ضبط وإحضار» بحق وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون التدريب اللواء مازن الجراح للتحقيق معه في قضية النائب البنغالي المتهم بالاتجار بالبشر والإقامات وغسل الأموال.

وشدد مصدر قانوني لـ «الراي» على أن «إجراءات النيابة واضحة وصريحة، وغير مقبول لأحد أن يشكك بما تتخذه من قرارات أو إجراءات». وفيما نفت وزارة الداخلية ما تردد عن نيل النائب البنغالي الجنسية الكويتية، قرر قاضي تجديد الحبس امس استمرار حبسه، مع متهم آخر اسبوعين آخرين على ذمة القضية. وسبق للنيابة العامة ان قررت حجز مدير في الهيئة العامة للقوى العاملة، ومرشح سابق لانتخابات مجلس الأمة، والنائب البنغالي وآخر 21 يوماً، وإحالتهم للسجن المركزي على ذمة قضية الاتجار بالبشر وغسل الاموال.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٠-٧-١٠	٢	١٤٩٠٥



وفيات

الوفيات

- منيرة راشد مفرح الزيد، أرملة/ عدس حسين خميس العجمي، 67 عاماً، (شيعة)، تلفون: 66782280، 66458089
- حيدر ياسين علي الحداد، 56 عاماً، (شيعة)، تلفون: 99362767، 66248123

«إننا لله وإنا إليه راجعون»

الجمعة ١٠-٧-٢٠٢٠

الوفيات

- ثنيان جاسم محمد العثمان، 69 عاماً، (شيعة)، تلفون: 65555446، 66259172
- دلال قبلان براك العازمي، زوجة/ صالح محمد سمري العازمي، 51 عاماً، (شيعة)، تلفون: 66063930، 97135698
- نوره عبدالوهاب محمد الصانع، أرملة/ محمد راضي الصانع، 82 عاماً، (شيعة)، تلفون: 66284800، 25337917
- مديحة علي عباس زكريا، 61 عاماً، (شيعة)، تلفون: 99597488، 66457798
- إبراهيم عبدالجبار سلطان أحمد، 65 عاماً، (شيعة)، تلفون: 99013166، 66008804
- عائشة جاسم حسن الرياشي، أرملة/ حميد محمد الشهاب، 82 عاماً، (شيعة)، تلفون: 99746407، 97103003، 66536317
- عبدالله نجم عبدالله المزدي، 77 عاماً، (شيعة)، تلفون: 66393020، 97878080
- سعود يوسف عبدالرحمن الدعيج، 29 عاماً، (شيعة)، تلفون: 66067007، 66680802
- حمزة عبدالله حاجي شكر الله، 76 عاماً، (شيعة)، تلفون: 99829237، 25398052
- موسى عبدالحسين حاجي بهمن، 67 عاماً، (شيعة)، تلفون: 55545671، 99794297
- حسن ماجد السيد نور الشماع، 67 عاماً، (شيعة)، تلفون: 99809400

«إننا لله وإنا إليه راجعون»

الاحد ١٢-٧-٢٠٢٠